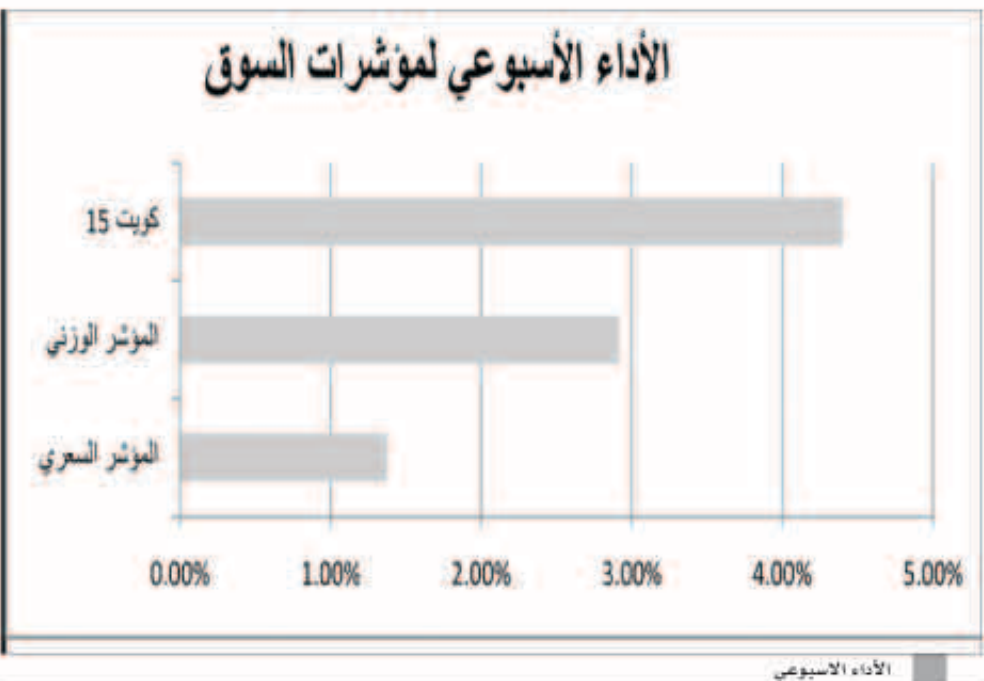
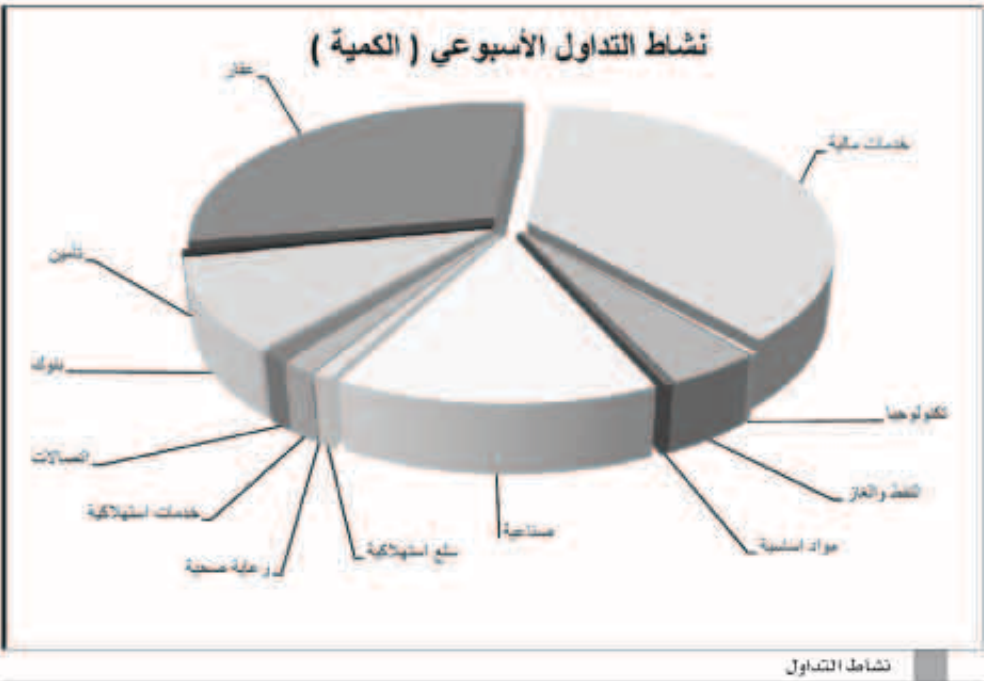


أنهت مؤشرات الثلاثة تعاملات الأسبوع محققة مكاسب متباينة

« بيان » : السوق تمكن من تعويض جزء من خسائره خلال الأسبوع الماضي

■ الأجواء التفاؤلية

التي شهدتها السوق انعكست على نشاط التداول وخاصة القيمة التي شهدت ارتفاعاً واضحاً بالمقارنة مع تداولات الأسابيع القليلة الماضية



■ البورصة ترتفع

بدعم من التداولات النشطة وعمليات الشراء القوية التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة ولاسيما في قطاع البنوك

قطاع التأمين في المرتبة الثالثة، والذي ارتفع مؤشره بنسبة 2.12 في المئة ، مقلداً عند 1.143.94 نقطة. أما أقل القطاعات نمواً فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي أغلق مؤشره عند 1.079.68 نقطة مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0.23 في المئة.

تداولات القطاعات
شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 456.38 مليون سهم شكلت 36.88 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 363.96 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 29.41 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت نصيب قطاع الصناعة، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 14.26 في المئة بعد أن وصل إلى 176.50 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 39.28 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 61.91 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.26 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 39.80 مليون د.ك.، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 26.03 مليون د.ك. شكلت 16.51 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

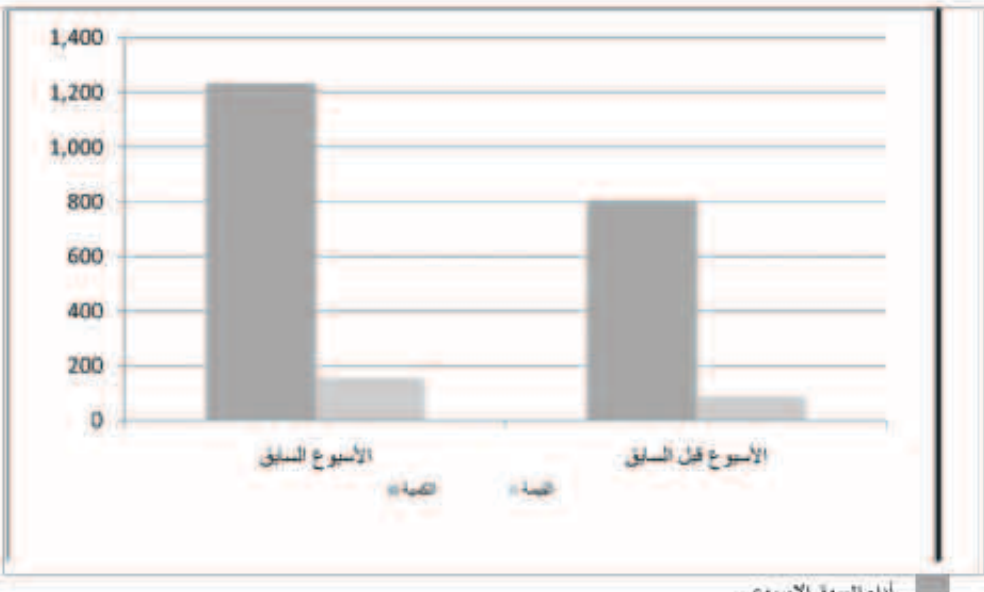
نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 4.53 في المئة ، حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 7.25 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2013. وأقل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.557.29 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1.38 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 2.91 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 473.37 نقطة، في حين أقل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.145.83 نقطة، بارتفاع نسبته 4.40 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 80.89 في المئة ليصل إلى 31.52 مليون د.ك.، في ارتفاعاً نسبته 54.83 في المئة ، ليبلغ 247.47 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات
سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها خلال الأسبوع الماضي، باستثناء قطاع المواد الأساسية، والذي سجل تراجعاً نسبته 0.11 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 1.157.06 نقطة. هذا وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقلق مؤشره عند 1.074.14 نقطة مرتفعاً بنسبة 2.41 في المئة ، تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 2.37 في المئة بعد أن أغلق عند 1.374.62 نقطة، ثم

■ نهاية الأسبوع

الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 0.10 في المئة

2013 المنقضي للشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها، إذ أنه على الرغم من أن فترة الإفصاح القانونية ستنتهي بنهاية شهر مارس الحالي، إلا أن عدد ليس بالقليل من الشركات المدرجة لم يعلن بعد، وهو الأمر الذي يزيد احتمالات توقف الشركات غير المعلنة عن التداول، إذا ما لم تتمكن من الإفصاح عن نتائجها قبل انتهاء المهلة المقررة. على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 0.10 في المئة ، بينما بلغت



بعد ذلك ساهمت في شوبو جو من التفاؤل في السوق، وانعكست إيجاباً على مؤشرات الثلاثة التي تمكنت من الارتداد سريعاً، ولاسيما مؤشر كويت 15 الذي وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق منذ انطلاقه في مايو عام 2012. هذا وقد انعكست الأجواء التفاؤلية التي شهدتها السوق على نشاط التداول فيه، وخاصة القيمة التي شهدت ارتفاعاً واضحاً بالمقارنة مع تداولات الأسابيع القليلة الماضية، وهو الأمر الذي عزز من الحالة التفاؤلية التي تتناوب المتداولين في السوق هذه الفترة.

من جهة أخرى، مازال السوق يتربص بإعلان البيانات المالية لعام

التجارة والصناعة، بالإضافة إلى ممثلين عن المتداولين في السوق، وذلك ليستمعوا إلى وجهة نظرهم بالنسبة للتعديلات المقترحة. وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد استطاعت مؤشرات الثلاثة أن تحقق مكاسب جيدة بدعم من التداولات النشطة وعمليات الشراء القوية التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، ولاسيما في قطاع البنوك، فعلى الرغم من البداية السلبية التي استهل بها السوق تداولات الأسبوع الماضي على إثر الضغوط البيعية التي شملت العديد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة، إلا أن عمليات الشراء والتجميع التي شهدتها بعض الأسهم التشغيلية

الشركات صعوبة الإبقاء بمتطلبات الهيئة، مما أضر بمصالحها وأعاق عملها بشكل واضح، الأمر الذي انعكس سلباً على سوق الكويت للأوراق المالية وادى إلى تراجع قيم التداول فيه، وادى إلى انخفاض قيم الأصول. لذلك فإن تفاعل المتداولين في السوق مع الأنباء التي تواردت عن تعديل قانون هيئة أسواق المال، وتحسن أداء مؤشرات السوق وزيادة السيولة المتدفقة إليه، يعتبر أمراً منطقياً، خاصة وأن المتداولين متعطين لأي أخبار أو محفزات إيجابية تدفعهم إلى الشراء الاستثماري في البورصة، وإننا نرى أن تستدعي اللجنة المالية في مجلس الأمة المختصين وممثلين الشركات الاستثمارية وغرفة

ولا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والتاريخية لتطور سوق الكويت للأوراق المالية، كما أنها لم تأخذ بمبدأ التدرج في تطبيق هذه القرارات أسوة بما هو معمول به في كثير من الأسواق المالية الأخرى. وتابع الجدير بالذكر أن قانون هيئة أسواق المال لم يحقق الهدف الذي صدر من أجله، بل انعكس سلباً على المناخ الاقتصادي في الدولة، وأضر بسوق الكويت للأوراق المالية والشركات المدرجة فيه بشكل واضح، وذلك بسبب وجود الكثير من العيوب والسلبات في بعض بنود القانون والمذكرات التفسيرية التي أصدرتها الهيئة لاحقاً، حيث تعاني الكثير من

قال تقرير شركة بيان للاستثمار تمكن سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي من تعويض جزء من خسائره التي مني بها في الأسابيع القليلة الماضية، حيث أنهت مؤشرات الثلاثة تعاملات الأسبوع محققة مكاسب متباينة بدعم من القوى الشرائية التي شهدت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وفي مقدمتها الأسهم القيادية والتشغيلية، وقد جاء ذلك وسط تحسن واضح في نشاط التداول بالمقارنة مع تداولات الأسبوع قبل الماضي، حيث زاد المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 80.89 في المئة، في حين نما متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة 54.83 في المئة. وأضاف التقرير هذا وقد تفاعل السوق بشكل إيجابي مع التوجهات والتحركات الجادة لبعض نواب مجلس الأمة وعدد من الجهات، وخاصة غرفة تجارة وصناعة الكويت، للبحث على تعديل القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال، حيث كشف بعض النواب عن تقديمهم المقترح لتعديل القانون بما يحد من استقلالية الهيئة ويدخل إصلاحات تنظيمية تطالب بها الشركات، كما أعلنت غرفة التجارة والصناعة أيضاً عن موقف صريح في معرض ما رصده من مخالفات قانونية ودستورية بشأن قواعد الحوكمة الصادرة من هيئة أسواق المال للشركات، حيث تضمن هذا الموقف ما رآته الغرفة من أن قانون أسواق المال يحتاج لتعديلات عميقة وعديدة، كما أن لائحته التنفيذية بها الكثير من الثغرات ومتشدة بشكل كبير

إجمالي الاستثمارات التركية المباشرة في مصر 1.5 مليار دولار

قمة البناء تنطلق في « أزمير » 28 إبريل : 17 مليار دولار حجم الاستثمار العربية في قطاع العقارات التركي

أعلنت جمعية رجال الأعمال البلدان العربية التركية اكتمال استعداداتها لإطلاق قمة البناء تحت شعار ملتقى البناء وتكنولوجيا التطوير الإنشائي في مدينة أزمير التركية خلال الفترة من 28 إبريل وحتى الأول من مايو المقبل لعقد استثمارات وتحالفات وشركات عربية - تركية بمشاركة نحو 500 شركة عربية ممثلة لمختلف الدول العربية بالإضافة إلى 200 شركة تركية في خطوة لفتح فرص استثمار مهمة في المنطقة العربية و تركيا

وأوضح رئيس جمعية رجال الأعمال الأتراك العرب صوبحي عطار في بيان صحفي أن قمة البناء تستهدف تطوير الشراكات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا مشدداً على أن قمة البناء تسعى إلى رفع وتيرة الصادرات و الواردات بين الدول العربية و تركيا في قطاع البناء والإنشاءات والتأسيس لشراكات مثبته بين المهنيين في قطاع البناء وتبادل التجارب والخبرات التقنية و الفنية وفتح الباب أمام الاستثمار العربي في تركيا وأيضاً لإسحاح المجال أمام الدول العربية لعرض استثماراتها واستقبال المستثمرين مبيناً أن القمة ستعرض جميع أنواع مستلزمات البناء من بينها آخر التطورات في المجال كما تشمل أيضاً المواد الخام للصناعة الإنشائية مع عدد كبير من المنتجات المختلفة بالإضافة

■ عطار : 14.6 ألف

مستثمر أجنبي في العقار التركي اشتروا 13.5 ألف وحدة حتى مايو 2013

الى خطط استثمارية ودراسات تنفيذية لمشاريع عقارية انشائية متنوعة ومتكامل ورصد عطار ارتفاع شهية الاستثمارات العربية في القطاع العقاري التركي خلال الفترة الماضية نتيجة لحزمة من الأسباب أبرزها السماح للأجانب بتملك العقارات في تركيا مما أعطي المستثمرين والساعين لامتلاك العقارات في تركيا حرية الاختيار وامتلاك مساحات وأماكن غير محدودة فضلاً عن السماح بمنح تأشيرات الدخول الى المطار وحق الإقامة لمن يمتلك عقارات بها إلى جانب المستويات السعريّة المناسبة للعقارات في تركيا كما أن الساحة الجنوبية الخلاب الذي يتمتع بالدفء والشمس الساطعة 300 يوم



صوبحي عطار

■ الاستثمارات الخليجية

الجارية في قطاع العقارات بتركيا تجاوزت 7 مليارات دولار والعائد الإجمالي 5.4 في المئة

وقال عطار ان الاستثمارات الخليجية الجارية في قطاع العقارات بتركيا تجاوزت حاجز 7 مليارات دولار متوقفا نمو الاستثمارات العربية في قطاع العقارات التركية إلى 17 مليار دولار خلال العام 2014 فيما تبلغ إجمالي الاستثمارات التركية المباشرة في مصر نحو ١,٥ مليار دولار وتوظف هذه الاستثمارات ما يزيد على 50 ألف عامل مصري، مشيراً إلى أن مؤشر نايت فرانك العالمي صنف تركيا ضمن أكبر 10 أسواق بريطاني فيما تشير وزارة البيئة والتخطيط المدني التركية إلى أن هناك 14.6 ألف مستثمر أجنبي في العقار التركي، اشتروا قُبَما بينهم 13.5 ألف عقار تركي حتى شهر مايو من العام 2013

الأجانب للمشاركة في برنامج إعادة إعمار يشمل نحو 6.5 مليون وحدة عقارية ويستمر لمدة 20 عاما لتجديد العقارات التركية لوجيا لتطوير العائد الإجمالي للعقارات في تركيا نحو 5.4 في المئة وهي نسبة تعد ضمن الأعلى عالمياً فيما تقل قيمة العقار التركي الآن بنسب تصل إلى 30 في المئة عما كانت عليه في ذروة الطفرة العقارية، كما أن البنوك التركية ما زالت تتفتح بنسب أعلى من السيولة ولا تتأثر من الإقراض العقاري للأجانب بضمان العقار نفسه. في الوقت الذي تعهد فيه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بدفع عجلة الاقتصاد في البلاد البالغة قيمته 772 مليار دولار، ليصبح واحداً من أكبر 10 اقتصادات في العالم بحلول عام 2023 بمساعدة برنامج بناء طموح حيث تتطلع تركيا إلى جذب أقصى حد ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية إلى مشاريع البناء التي تبلغ قيمتها 80 مليار دولار خلال العقد المقبل مبيناً أن الناتج المحلي الإجمالي التركي تضاعف لأكثر من ثلاث مرات ليقتف من 231 مليار دولار أميركي سنة 2002 إلى 736 مليار دولار سنة 2010، كما أنه من المتوقع أن يكون للاقتصاد التركي أقوى معدل نمو داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك في الفترة من 2011 إلى 2017.

« صندوق النقد » يحذر من فقاعة بقروض العقار في دول الخليج



صندوق النقد يعود لتحذيرات ما قبل الأزمة

وانتقد الصندوق ولو بشكل غير مباشر، ما أسماه «الانتقال ونيق الصلة بين أسعار الأصول وأسعار النفط»، وكأنه يحذر من أن المستقبل سيجعل متغيرات، ربما تفصل هذين المسارين عن بعضهما، ويجد أصحاب الأصول الخليجية من أسهم وعقار أنفسهم مضطرين إلى تكرار سيناريو الأزمة في 2008، التي ذكر بها الصندوق في تقريره. ووجد الصندوق التحذير بأن نهاية الطفرة بأسعار الفائدة على تمويل العقار، وطفرة أسعار العقار نفسه، سببت نهاية «مقايضة» للجمع في دول الخليج عندما حدثت أزمة العالم في 2008. وانخفضت أسعار العقارات بشكل كبير مقابل زيادة تكلفة الاقتراض.

حذر صندوق النقد الدولي، من تضخم أسعار الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي، مع إشارته إلى عدم وجود تعريف تنظيبي موحد للنشاط في القطاعات غير النفطية للاقتصاد، ولاسيما قطاع البناء في بعض دول الخليج، موضحاً أن هذه العوامل سببت ارتفاع كلفة الائتمان الموجه صوب الأصول «الأسهم والعقار»، مما يحمله على التحذير من المبالغة بأسعارها.